نقد القراءات القرآنية عند الآلوسي
(دراسة لغوية)

الدكتور
أحمد جاسم

Criticism of the Qur'anic readings by Alusi
(Linguistic study)

Dr.
Ahmed Jassim

ملخص البحث

فهذا بحث يعرف نقد عالم جليل الى القراءات ألا وهو أبو الفضل شهاب الدين الآلوسي (رحمه الله) واقتضت طبيعة الدراسة أن تكون فقرتين، احداهما عنيت بموقف الآلوسي من سند القراءات والاحاد والتواتر في سندها، والأخرى عنيت بموقف الالوسي من القراءة نفسها استناداً الى علوم العربية كالنحو، والصرف، والصوت، ...الخ.

وختمت البحث بأهم النتائج التي خلص اليها البحث.

واعتمدت في بحثي هذا فضلا عن القرآن الكريم تفسير روح المعاني للآلوسي مستعيناً بكتب التفسير الاخرى كتفسير الطبري، والبحر المحيط، وتفسير البيضاوي .. الخ فضلاً عن كتب القراءات مثل النشر في القراءات العشر، وقواعد نقد القراءات القرآنية، فضلاً عن كتب النحو مثل الكتاب، والمقتضب، وحاشية الصبان ...الخ.

Abstract

This research defines the criticism of a great scientist to the readings, which is Abu Al-Fadl Shihab al-Din Al-Alousi (may God have mercy on him) and the nature of the study required that there be two paragraphs, one of which concerned the position of Al-Alousi from the support of readings and one and the frequency in its support, and the other concerned with the position of Al-Alous from reading itself according to Arabic sciences as the grammar , Exchange, sound, etc.

The research concluded with the most important results of the research.

In addition to the Holy Qur'an, I adopted the interpretation of the spirit of meanings of Al-Alusi using other books of interpretation such as the interpretation of al-Tabari, the surrounding sea, the interpretation of the oval..etc, as well as books of readings such as publishing in the ten readings, the rules for criticizing Qur'anic readings, as well as grammar books such as the book, and the concise , And a footnote on the SPI ... etc.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين القائل: ﴿قُل لَّوْ كَانَ ٱلْبَحْرُ مِدَادًا لِّكَلِمَٰتِ رَبِّى لَنَفِدَ ٱلْبَحْرُ قَبْلَ أَن تَنفَدَ كَلِمَٰتُ رَبِّى وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِۦ مَدَدًا﴾ (الكهف: ١٠٩) والصلاة والسلام على خير خلف الله محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.

أما بعد فهذا بحث يعرف نقد عالم جليل الى القراءات ألا وهو أبو الفضل شهاب الدين الآلوسي (رحمه الله) واقتضت طبيعة الدراسة أن تكون فقرتين، احداهما عنيت بموقف الآلوسي من سند القراءات والاحاد والتواتر في سندها، والأخرى عنيت بموقف الالوسي من القراءة نفسها استناداً الى علوم العربية كالنحو، والصرف، والصوت، ...الخ.

وختمت البحث بأهم النتائج التي خلص اليها البحث.

واعتمدت في بحثي هذا فضلا عن القرآن الكريم تفسير روح المعاني للآلوسي مستعيناً بكتب التفسير الاخرى كتفسير الطبري، والبحر المحيط، وتفسير البيضاوي .. الخ فضلاً عن كتب القراءات مثل النشر في القراءات العشر، وقواعد نقد القراءات القرآنية، فضلاً عن كتب النحو مثل الكتاب، والمقتضب، وحاشية الصبان ...الخ.

وختاماً فالله أحمد أن وفقني لهذا العمل وله الفضل والمنة، راجياً منه أن ينال البحث هذا قسطاً من الكمال والتوفيق.

الباحث

تمهيد

لعل من جدوى التبصير أن نقدم مسوغاً يؤذن باختيار المعلم النقدي للقراءات في هذا المقام، وأية ذلك أن مستحكم البيان والتجلي يفضي الى أن ما يكتنف القراءات من ملاحظ لغوية - لهجية وصوتية وصرفية وتركيبة ودلالية - تعزز الاتجاه النقدي العام في التفسير، وتجمع قضايا اللغة المتعددة، ويمتد بنا هذا اليقين الحازم من خلال ما عرضه الالوسي في تضاعيف القراءات من اشارات لغوية عدة توثق ما نشدده في هذه المدونة من تأصيل التراث اللغوي، ومواكبة دراسته المعاصرة.

وليس أمراً صحيحاً أن أناي بجنبي عن موضوع النقد في القراءات، أو أن أعرضه عرضاً غير موضوعي يجافي رصد الظواهر، ولا يثبت رؤيته في هذا الملحظ المتأصل في التفسير. ومما ينبغي المكث عنده وفاءً لمتطلبات هذا الاطار استظهار حد القراءات في مظانها، فهي:

- اختلاف ألفاظ الوحي المذكورة في كتبه الحروف، أو كيفيتها من تخفيف وتثقيل وغيرها[١].
- علم بكيفية أداء كلمات القران واختلافها معزواً لقائله[٢].
- علم يعلم منه اتفاق الناقلين لكتاب الله تعالى، واختلافهم في الحذف والاثبات والتحريك والتسكين والفصل والوصل وغير ذلك من هيئة النطق والابدال وغيره من حيث السماع[٣].
- الوجوه اللغوية والصوتية التي أباح الله بها قراءة القران تيسيراً وتخفيفاً على العباد[٤].
- النطق بألفاظ القران الكريم كما نطقها النبي صلى الله عليه وسلم، أو كما نطقت أمامه سواء كان النطق بالألفاظ المنقولة عن النبي، فعلاً أو تقريراً، واحداً أم متعدداً[٥].
- مذهب من مذاهب النطق بالقران يذهب به امام من الأئمة القراء مذهباً يخالف غيره[٦].

على هذه المحتكمات يمكن القول: إن القراءات ثبتت بالتلقي والمشافهة، وهي سنة متبعة يأخذها الاخر عن الاول، ولا تخضع للقياس اللغوي، ولا الأفشى من كلام العرب؛ ولذلك فإنها لا تتبع العربية بل العربية تتبع القراءة، لأنها مسموعة من أفصح العرب بإجماع،

وهو النبي محمد صلى الله عليه وسلم، ومن أصحابه الكرام، ومن بعدهم رضي الله عنهم أجمعين[٧]، الذين علموهم وتلقوا عنهم[٨].

من وجهة أخرى، غدا مقرراً أن الأصول التي يعتمد عليها في قبول القراءات هي: صحة النقل، واستقامة الوجهة في العربية، وموافقة أحد المصاحف العثمانية، ولو احتمالاً، ومتى اجتمعت هذه الاركان الثلاثة في القراءة حكم عليها بالصحة، ومتى اختل ركن من هذه الاركان الثلاثة اطلق عليها ضعيفة أو شاذة أو باطلة مما نص عليها أئمة السلف ومحققو الخلف[٩]، مع عدم الاغفال عن الخلاف الدائر بشأن تصنيف القراءات في المظان والشروح واسهامات الدارسين. ومن مقتضى التحوط القول إن اختلاف القراءات نوعان:

- اختلاف القراء في وجوه النطق بالحروف والحركات، كمقادير المد والامالة والتحقيق والتسهيل.
- اختلاف القراء في حروف الكلمات والحركات[١٠].

والأخيرة لها مزيد تعلق بالتفسير؛ لأن ثبوت أحد اللفظين في القراءة قد يتبين المراد من نظيره في القراءة الأخرى، أو يثير معنى غير، ولان اختلاف القراءة في ألفاظ القران بكثر المعاني في الآية الواحد[١١].

ويخلص السيوطي إلى مكانة هذا المبتغى بقوله: "به يعرفوا كيفية النطق بالقران والقراءات، ويترجح بعض الوجوه المحتملة على بعض: [١٢]. عندئذ يتحتم على الدارسين للنصوص القرآنية أن ينفذوا الى صميم أمر القراءات بالتنقيب والاستتباع وصولاً إلى بيان مقصدها، وتحسسها للدقائق الملائمة لدراستهم.

وأجدني بعد استنطاق هذه المدونات أجلو أموراً ثلاثة:

الأول: إن اختلاف الألفاظ بزيادة أو نقص أو تغيير يعرف من علم القراءات، وإن نظرة استبطانية لهذه الاختلافات تؤذن باستشراف دلالات الآيات؛ لذا عض المفسرون بالنواجذ على هذا المعلم، مدركين أثره الرئيس في تفسير الآيات وتحليل الظواهر.

الثاني: ليس المرتجى من ارداف مصطلح النقد في القراءات رفض القراءة وعدم قبولها، انما مرده الى اعمال الفكر فيه اختياراً وترجيحاً وتقويماً وتضعيفاً، بمسوغات وحجج مقنعة تنطلق من ثوابت راسخة -انفة الذكر- لا تنطوي على مبدأ الشك وعدم التثبت.

الثالث: ألفيت عند كثير ممن ركب هذا المضمار عدم الحسم في مسائل عدة، وترددا في اقتحام جسورها، وأعزو ذلك - والله أعلم - إلى خشية وقوعهم في شطط العقول، وحرج الاغماض وقلق احداث الالتباس لاسيما في المسائل المختلف فيها.

أصل - في هذا المقام - الى محاولة استيعاب موازيين النقد عند الالوسي متلمساً فحص هذه الاشكالية القديمة الجديدة، ومتوسماً الدقة في جانب التطبيق.

في إطار سند القراءات وتصنيفها

قبل بسط القول في هذا المتطلب أعرج على أمرين يكشفان نفاذ البصيرة في أسس تناول القراءة وتصنيفها والحكم عليها ترجيحاً أو تضعيفاً:

الأول: من المستحكم أن صحة السند هي الأساس في قبول القراءة وترجيحها.

الثاني: يتراءى لي وأنا أتتبع ما يرسله أرباب التصنيف في القراءة في مظانهم محدد تنظير يقضي بالدور الاساسي الذي يسهم فيه الاجتهاد في المسائل المتعلقة باللغة، والمعاني، واختيار الألفاظ، وتفسير القراءات على الأشهر في قبول القراءات وردها متواترة أو شاذة. والمتقادم استظهر فيه رؤى الآلوسي النقدية في إطار هذا المتطلب:

أ- الطعن في نسبة القراءة:

وقف الآلوسي ملياً على قراءة أبي حيوة وابن أبي اسحاق (تشابهت) بتشديد الشين في قوله تعالى: ﴿تَشَٰبَهَتۡ قُلُوبُهُمۡ﴾(البقرة: ١١٨)، فعرض الآراء الصادرة في توجيه هذه القراءة، قال أبو عمرو الداني: وذلك غير جائز؛ لأنه فعل ماض، والتاءان المزيدتان إنما يجيئان في المضارع فيدغم أما الماضي فلا. وفي غرائب التفسير أنهم أجمعوا على هطئه، ووجه ذلك الراغب بأنه حمل الماضي على المضارع، فزيد فيما يزداد فيه، ولا يخفى أنه بهذا القدر لا يندفع الاشكال، وقال ابن سهمي: في الشواذ إن العرب قد تزيد على أول تفعيل في الماضي تاء فتقول: تتفعل، وأنشد:

تتقطعت بيّ دونك الأسباب[١٣]

وهو قول غير مرضي ولا مقبول، والصواب عدم صحة نسبة هذه القراءة إلى هذين الامامين[١٤].

ولعله يحسن أن أعقب على المتقدم بأمور مفادها:

- يبدو أن أبا عمرو الداني قد أمدنا بتحليل وافٍ دفع به مشكل هذه المسألة وجعل الآلوسي يأخذ ذلك بالحسبان، ويعقب بالنقد على القراءة المذكورة.
- أجد - والله أعلم - أن مقوله الراغب في تسويغ المسألة لا تخلو من تكلف.
- بعد تتبعي لآراء المفسرين[١٥] في مظانهم أجد جلهم لا يقرون هذه القراءة عن ابن أبي اسحاق تلميحاً أو تصريحاً، وأن الآلوسي ممن صرح بردها وعدم صحتها عن هذا العالم الجليل.
- ومما يوسع دائرة التعقيب رد ابن هشام على الشاهد الذي أورده ابن السهمي بقوله[١٦]: ولا حقيقة لهذا البيت ولا لهذه القاعدة، وبذا يتكشف صحة ما ذهب اليه المفسرون ومنهم الآلوسي.

ب- الرد على تلحين القراءة بحجة تواترها:

لا يأبه الآلوسي لما يرسل من أقوال في تلحين بعض القراءات، فيضطلع بالرد عليها، ومما يلحق بهذا الركب ما جاء في قوله - تقدس اسمه - ﴿ لَّٰكِنِ ٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلْعِلْمِ مِنْهُمْ وَٱلْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ وَٱلْمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَ ﴾(النساء: ١٦٢) (المقيمين) منصور عند سيبويه على المدح، واعترضه الكسائي وعده مجروراً بالعطف على (ما انزل اليك)، وغيره على تقدير (وبين المقيمين)، وعده آخرون معطوفاً على ضمير (منهم)، وقيل: ضمير (إليك)، وقيل: ضمير (قبلك)، ولم يجزه البصريون، وعلى قراءة الرفع (المقيمون) يكون معطوفاً على سابقه. وأردف الآلوسي: وبالجملة لا يلتفت إلى من زعم أن هذا (المقيمين) من لحن القرآن، وأن الصواب (والمقيمين) بالواو كما في مصحف عبد الله، وهي قراءة مالك بن دينار والجحدري وعيسى الثقفي إذ لا كلام في نقل النظم تواتراً، فلا يجوز اللحن فيه أصلاً[١٧].

يتبين لي - والله تعالى أعلم - أن صرامة الجدل وتجافي الترابط الموضوعي في تخريج قراءة النصب نحوياً كان مدعاة إلى تبني طائفة رأي تلحين القراءة، على أن ذلك ليس مسوغاً متأصلا يستدعي رد هذه القراءة لا سيما أنها قراءة ثبتت عن أئمة في القراءات القرآنية.

ولا غرو أن بمكنة المتفحص لهذه الآراء أن ينتخب الانسب منها، وينأى عن التكلف الذي يمجه الذوق، وتأباه طبيعة اللغة، فلا بأس بأن يتخرج المنصوب على أنه معطوف على

الضمير المجرور في (إليك) أو (منهم) أو (قبلك)، ولو أنه يخالف جمهور البصريين لكنه يتماشى مع رأي الكوفيين بجواز العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار[١٨].

ت- رد القراءة ورميها بالشذوذ:

يطنب الآلوسي في عرض القراءات، والأوجه الإعرابية لـ(ورسوله) الثانية من قوله تعالى: ﴿ وَأَذَانٌ مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦٓ إِلَى ٱلنَّاسِ يَوْمَ ٱلْحَجِّ ٱلْأَكْبَرِ أَنَّ ٱللَّهَ بَرِيٓءٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُۥ ﴾ (التوبة: ٣).

(ورسوله) بالرفع: عطف على المستكن في (بريء).

- مبتدأ خبره محذوف.
- معطوف على محل اسم أن.

(ورسوله) بالنصب: معطوف على اسم أن.

- منصوب على أنه مفعول معه، والواو بمعنى مع.

(ورسوله) بالجر: مجرور بالقسم كون الواو للقسم.

- مجرور على الجوار.

ثم يأتي الآلوسي ناقداً لقراءة الجر بقوله: وليس بشيء، وهذه القراءة لعمري موهمة جداً، وهي في غاية الشذوذ، والظاهر أنها لم تصح[١٩].

أجلو من هذه الرؤية النقدية ملحظين:

- يمكن لنا استساغة وصف الآلوسي للقراءة بالشذوذ، وذلك جرياً على من سبقه من المفسرين.
- يتعسر علينا قبول رأي الآلوسي بعدم صحة القراءة لاسيما أن تخريج قراءة الجر بالقسم أو الجر على الجوار لا يدخلنا في مدار الكفر المتأتي من تخريج القراءة على العطف على المشركين، وهذا الأمر مترسخ في وعي كثير من العلماء[٢٠].

ث- التردد بين الآحاد والتواتر:

أجد ضالتي في ارتصاف الاحاد والتواتر من التفسير ما جاء في قوله - جل اسمه - ﴿ وَمَا خَلَقَ ٱلذَّكَرَ وَٱلْأُنثَىٰٓ ﴾ (الليل: ٣)، قرأ ابن مسعود ((والذي خلق الذكر والانثى))، وروي عن أبي الدرداء أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قرأ (والذكر والأنثى)، وعن الكسائي

((وما خلق الذكر والانثى)) بالجر[٢١]. وخرجوا القراءة الأخيرة على البدل من (ما) بمعنى: وما خلقه الله، أو على توهم المصدر بناء على مصدرية ما أي: وخلق الذكر والأنثى كقول الشاعر:

تطوف العفاة بأبوابه كما طاف بالبيعة الراهب

يجر الراهب على توهم النطق بالمصدر، رأى كطواف الراهب بالبيعة[٢٢].

والآلوسي يوجه بالنقد قراءة (والذكر والأنثى): وأنت تعلم أن هذه القراءة شاذة منقولة آحاداً لا يجوز القراءة بها، لكنها بالنسبة إلى من سمعها من النبي - صلى الله عليه وسلم - في حكم المتواترة يجوز قراءته بها[٢٣].

إن مؤدى رؤية الآلوسي النقدية يتماشى مع نص مكي فيما صح نقله عن الآحاد وصح وجه في العربية، وخالفه خط المصحف، فهذا يقبل ولا يقرأ به؛ لأنه مخالف لما قد أجمع عليه وهو المصحف العثماني[٢٤].

بهذا الانتهاج الاستدلالي، وعلى هذه الانساق الاستقرائية، يتسنى لي أن استجمع محصول هذه الجدلية من من مرتكز ما يحمله رسم المصحف من أنواع أربعة:

- ما فيه قراءتان ورسم على أحدهما كـ﴿ ٱلصِّرَٰطَ ﴾ (الفاتحة: ٦) بين الصاد والسين.
- ترك الكلمة خالية من النقد والشكل، ليحتمل الرسم القراءتين تحقيقاً أو تقديراً كـ﴿ مَٰلِكِ ﴾ (الفاتحة: ٤) بين إثبات الألف وحذفه.
- الكلمات التي تشتمل على الزيادة أو النقص، ولا يمكن أن تكتب في المصحف الواحد مرتين أو أكثر لما في ذلك من الخلط والتغيير[٢٥].

والأخير هو المتعين فيما استظهرناه آنفاً.

في إطار اللغة: أمثلة جزئية وموجهات كلية

لعلنا لا نجانب الصواب إذا تقاضينا أن الترجيح بين القراءات على أساس اللغة لم يكن أكثر حسماً من مسائل النقل والسند، فإننا أمام نص رباني مقدس حافظ فيه العلماء قبل كل شيء على أمانة نقله لفظاً ومعنى، ومن هنا فهو لا يدع الباب مفتوحاً لكل ما تحتمله اللغة من قراءات[٢٦].

وانطلاقاً من هذه المحتكمات ترسخ لدى بعض المصنفين حقيقتان مجليتان[٢٧]:

- يجوز في علم العربية ما لا يجوز في القراءة؛ لأنها سنة متبعة وجوباً.
- عدم الجواز في القراءة لا يدل على عدم الجواز في العربية.

وذلك تحوط ظاهر لحرمة القراءات القرآنية سنداً ورواية؛ لأنه "غير جائز في القرآن أن يقرأ بكل ما جاء في العربية؛ لأن القراءة ما قرأت به الأئمة الماضية، وجاء به السلف على النحو الذي أخذوا عمن قبلهم"(٢٨).

ويلح السيوطي على تقديس القراءات وتعيين الاحتجاج بها معززاً الاستقراءات السالفة، "فكل ما ورد أنه قرئ به جاز الاحتجاج به في العربية، سواء كان متواتراً أم آحاداً أم شاذاً، وقد أطبق الناس على الاحتجاج بالقراءات الشاذة في العربية إذا لم تخالف قياساً معروفاً بل ولو خالفته يحتج بها في مثل ذلك الحرف بعينه، وإن لم يجز القياس عليه"(٢٩).

هذه ومضة موجزة تكشف قيمة القراءات في وعي العلماء غير أن ازدواجاً حاصلاً نلمحه في المدونات النحوية يعكس الاختلاف في تناول القراءات بين النحويين، فقد رفض البصريون عدداً من القراءات؛ لأنها خالفت قواعدهم المستقاة من كلام العرب نظماً ونثراً، أو الأمر "محمول على أن القراءة لم تثبت لديه بما تقوم به الحجة، أو لأن الذي اجتهد قد غلب على ظنه أن هذه القراءة خطأ أو وهم من أحد الرواة الذين نقل عن طريقه هذه القراءة التي طعن فيها"(٣٠)، والأولى - فيما نحن فيه - أن تطوع القاعدة وتقعد على وفق القراءة القرآنية لا العكس.

وحين يأتي الكلام على الكوفيين نجد قبولهم "كل القراءات بل جعلوا القراءة الشاذة عند البصريين شاهداً ودليلاً على قاعدة أرسوها، وقد أخذ متأخرو النحاة مثل ابن مالك وأبي حيان برأي الكوفيين"(٣١)، ولينتهي هذا الفيض من التنظير والاستكناه إلى سمة مرافقة للمذهبين، فالبصريون "يمثلون المنهج المعياري الذي يدرس الظاهرة في ضوء قواعد ثابتة ما يخرج عنها يعد شاذاً في حين أن الكوفيين يمثلون المنهج الوصفي الذي يعتمد على وصف الظاهرة، ثم إرساء قاعدة لها"(٣٢).

ويبدوا أن منحنى الكوفيين يستقيم في استظهار قيمة القراءات القرآنية، واسترفاد الدرس اللغوي بعدة ظواهر تعكس قراء اللغة وعظمتها، مما يدفع الباحث إلى الميل إليه، والمسارعة إلى تبنيه.

وإخال أن الآلوسي كغيره من المفسرين لم ينتهج سبيلاً واحداً في تناوله للقراءات والمتقادم من الأمثلة يجلي ذلك:

- **في السماع عن العرب**

يقضي بصحة القراءة ويرد على من يضعفها بحجة ورودها في كلام العرب من ذلك في قوله تعالى: ﴿ **وَأَرِنَا مَنَاسِكَنَا وَتُبْ عَلَيْنَآ إِنَّكَ أَنتَ ٱلتَّوَّابُ ٱلرَّحِيمُ** ﴾ (البقرة: ١٢٨)، قرأ ابن مسعود (وارهم مناسكهم) بإعادة الضمير إلى الذرية، وقرأ ابن كثير ويعقوب (وارْنا) مسكنة بسكون الراء، وقد شبه به المنفصل بالمتصل فعومل معاملة (فخذ) بإسكانه للتخفيف، وقد استعمله العرب كذلك، ومنه قوله:

أرْنا إدواة عبد الله نملؤها من ماء زمزم إن القوم قد ظمئوا

وقول الزمخشري: إن هذه القراءة قد استرذلت؛ لأن الكسرة منقولة من الهمزة الساقطة دليل عليها، فإسقاطها إجحاف مما لا ينبغي؛ لأن القراءة من المتواترات، ومثلها أيضاً موجود في كلام العرب العرباء[٣٣].

يلوح للباحث مما تقدم مستصفة مفاده:

- إن تخريج قراءة الاسكان يتأتى من القياس على (فخذ) لعلة التخفيف.
- الأصل في الفعل "ارئينا حذفت الياء للجزم ونقلت حركة الهمزة الى الراء وحذفت تخفيفاً، واستثقل بعد من سكن الراء الكسرة كما استثقلت في فخذ[٣٤].
- ان ما استرذله الزمخشري من الاسكان بحجة أن الكسرة تدل على ما حدث، فيقبح حذفها قد رده أبو حيان بقوله: ليس بشيء؛ لأن هذا أصل مرفوض وصارت الحركة كأنها حركة الراء، وقال الفارسي: ا قاله هذا القائل ليس بشيء، ألا تراهم ادغموا في ﴿ **لَّٰكِنَّا۠ هُوَ ٱللَّهُ رَبِّى** ﴾ (الكهف: ٣٨)، أي الأصل: لكن ثم نقلوا الحركة وحذفوا ثم ادغموا، فذهاب الحركة في ارنا ليس بدون ذهابها في الادغام[٣٥].

- **في الجانب اللهجي:**

من أدق من أكشف به هذا المساق ما جاء في قوله تعالى: ﴿ **مَّآ أَنَا۠ بِمُصْرِخِكُمْ وَمَآ أَنتُم بِمُصْرِخِىَّ** ﴾(ابراهيم: ٢٢)، (مصرخي) بالفتح على قراءة المصحف، وقرأ يحيى بن وثاب والأعمش وحمزة (بمصرخي) بكسر الياء للتخلص من التقاء الساكنين، وذلك أن الأصل

(بمصرخين لي)، فأضيف وحذفت نون الجمع للإضافة، فالتقت ياء الجمع الساكنة وياء المتكلم، والأصل فيها السكون، فكسرت لإلتقاء الساكنين، وأدغمت[٣٦]، والقراءة - الكسر - من وهم القراء وأغلاطهم عند الفراء وأبي عبيد، ولم يسع بها من أحد من العرب ولا من النحويين إلا الأخفش، وهي مردودة لا وجه لها عند الزجاج، فيما عدها الزمخشري ضعيفة[٣٧].

ويحضر الآلوسي بتعريجه النقدي معقباً بأن هؤلاء الطاعنين جماعة وقد وهموا طعناً وتقليداً، فإن القراءة متواترة عن السلف والخلف، فلا يجوز أن يقال: إنها خطأ أو قبيحة أو رديئة، وهي لغة بني يربوع كما ذكر قطرب، فإنهم يكسرون ياء المتكلم إذا كان قبلها ياء أخرى ويصلونها بها: عليه ولديه، وقد يكتفون بالكسرة، وذلك لغة أهل الموصل وكثير من الناس اليوم، وقد حسنها أبو عمرو وهو إمام لغة وإمام نحو وإمام قراءة وعربي صحيح[٣٨].

ليس من الغريب أن تتجاذب محددات عدة في الحكم على القراءة، وأن التدافع الحاصل في هذا المقام يقع من جانبين: أحدهما تواتر القراءة ومجيؤها على إحدى لغات العرب، وهو ما اعتد به صاحبنا للدفاع عن القراءة، ويراه الباحث - والله تعالى أعلم - وجهاً متقبلاً لا يُدفع ولا شية فيه، يقوي هذا المنحى ما أرسله ثلة من العلماء في توصيف هذه القراءة، وحسناً ما جاد به ابن الجزري بقوله: فإنها قراءة صحيحة اجتمعت فيها الأركان الثلاثة، وقياسها في النحو صحيح، وذلك أن الياء الأولى وهو ياء الجمع جرت مجرى الصحيح؛ لأجل الادغام فدخلت ساكنة عليها ياء الاضافة، وحركت بالكسر على الأصل لاجتماع الساكنين، وهذه لغة باقية شائعة ذائعة في أفواه أكثر الناس إلى اليوم يقولون: ما في أفعل كذا[٣٩]. وما ذهب إليه من ذكرنا من النحاة لا ينبغي أن يلتفت إليه[٤٠].

الآخر: خروج القراءة عن الأقيسة التي وضعها النحويون، فكان ذلك الباعث في ردها منتهين إلى أن ياء الاضافة لا تكون إلا مفتوحة حيث قبلها ألف في نحو: عصاي، فما بالها وقبلها ياء، فإن قلت: جرت الياء الأولى مجرى الحرف الصحيح لأجل الادغام فكأنها ياء وقعت ساكنة بعد حرف صحيح ساكن فحركت بالكسر على الأصل، قلت: هذا قياس حسن، ولكن الاستعمال المستفيض هو بمنزلة الخبر المتواتر تتضاءل إليه القياسات[٤١].

ويستقر في نفس الباحث أن رد هذه القراءة لا يستقيم لأمرين:

- إنه يوهم أن القراءات القرآنية مردها النظر والاجتهاد لا النقل والرواية، ولعمري ذلك يخالف ما نص عليه السلف وما تم بيانه آنفاً.
- إن رد هذه القراءة مدفوع؛ بآيه مجيئها في لغات العرب ونقلها متواترة.

ويبقى رجيع من التساؤل يأخذ نصيبه في النفس عن تبني طائفة من العلماء خدموا لغة القرآن هذا المنحنى، وصدور مقولة من أحدهم - المبرد - مفادها: لو صليت خلف إمام يقرأ (بمصرخي) (والأرحام) بالجر لأخذت نعلي ومضيت[٤٢]. وربما نلفي الاجابة عن تلكم التساؤلات بأنه استقر في خاطرهم إن ما خرج عن أقيسهم وتعقيداتهم هو مردود، ولعمري إن ذلك يشكل تكلفاً ظاهراً، والأكثر تكلفاً مقولة المبرد.

- **في الاصل اللغوي:**

ما فتأ الآلوسي يدارس وضع الألفاظ تأصيلاً للفظها ومعناها في التفسير، ومن جملة ما وقف عنده عرضه للقراءات في فعل المدح (نعم) من قوله - تقدس اسمه- ﴿ **فَنِعۡمَ عُقۡبَى ٱلدَّارِ** ﴾ (الرعد: ٢٤)، الجمهور (نعم) بكسر النون وسكون العين، وهي أكثر استعمالاً[٤٣]. وقرأ ابن يعمر (فنعم) بفتح النون وكسر العين، وذلك هو الأصل، وابن وثاب (فنعم) بفتح النون وسكون العين، وتخفيف فعل لغة تميم، وجاء فيها كما في الصحاح: (نعم) بكسر النون واتباع العين لها، وأشهر استعمالاتها ما عليه الجمهور[٤٤].

نخلص إلى أن الركن الضارب في رؤية الآلوسي هو موافقة رأي أبي حيان في مجيء قراءة المصحف على الأشهر استعمالاً مع عدم إنكار القراءات الأخرى؛ لأصالتها في التراث اللغوي.

ولنا أن نستنطق علماءنا في استظهار أصل الفعل مستهلين بقول سيبويه: وأصل نعم وبئس: نَعِم وبَئِس، وهما الأصلان اللذان وصفا في الرداءة والصلاح، ولا يكون منهما فعل غير هذا المعنى[٤٥]، ملمحاً إلى أن "نعم بالكسر في الحرف الأول والثاني لغة هذيل[٤٦]، ومستشهداً بقول طرفة:

ما أقلت قدم ناغلها نعم الساعون في الحي الشطر[٤٧]

وأفاض العكبري في الحديث عن (نِعْم) قال: "نعم فعل جامد لا يكون فيه مستقبل، وأصله نَعِم كعَلِم، وقد جاء على ذلك في الشعر إلا أنهم سكنوا العين، ونقلوا حركتها إلى

النون ليكون دليلاً على الأصل، ومنه من يترك النون مفتوحة على الأصل، ومنهم من يكسر النون والعين إتباعاً، وبكلٍ قد قرئ[٤٨].

- **في الظاهرة الصوتية:**

استأنف الملاحظ النقدية في هذا الإطار بالوقوف على ظاهرة المد الصوتي في قوله تعالى: ﴿ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱتَّبَعَتۡهُمۡ ذُرِّيَّتُهُم بِإِيمَٰنٍ أَلۡحَقۡنَا بِهِمۡ ذُرِّيَّتَهُمۡ ﴾ (الطور: ٢١)، وردت قراءات في (ألتناهم) هي[٤٩].

- قراءة الجمهور وعليه المصحف (ألتناهم) بفتح اللام من باب ضرب يضرب.
- قراءة الحسن وابن كثير (ألتناهم) بكسر اللام من ألِت يألت كعلِم يعلم.
- قرأ هرمز من ألتناهم بالمد من آلت يؤلت.
- قرأ طلحة والأعمش (لتناهم) بكسر اللام من لات يليت، ورويت عن ابن مسعود.
- قرأ شبل وابن كثير وطلحة والأعمش (لتناهم) بفتح اللام.

والمقصد المتعين في هذه القراءات (ألتناهم) بالمد، إذ أورد الآلوسي أن سهلاً أنكرها بقوله: "لا يروي عن أحد ولا يدل عليه تفسير ولا عربية وليس كما قال، بل نقل أهل اللغة آلت بالمد كما قرأ هرمز"[٥٠].

إن ثمة داعيين يحدوان الباحث إلى الانتصار لما رقنه الآلوسي بثبوت قراءة المد في الفعل (ألتناهم):

أحدهما: لاح في أفق المعجمات العربية "آلته إياه نقصه"[٥١]، "وآلت فلاناً حقه أو عمله إيلاتا ألته"[٥٢].

الآخر: يلفي الباحث في حديث عبد الرحمن بن عوف يوم الشورى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم: لا تغمدوا سيوفكم عن أعدائكم فتؤلتوا أعمالكم ... أي تنقصوها يقال: ألته يألته وآلته يؤلته إذا نقصه[٥٣].

- **في التوجيه الصرفي:**

إذا صرفنا أبصارهم تلقاء قوله تعالى: ﴿ إِنَّ هَٰذَا لَشَيۡءٌ عُجَابٌ ﴾ (ص: ٥)، نلفي حضوراً لافتاً في تضاعيف شرحه لمبتغى البنية الصرفية، فـ(عجاب) أي بليغ من العجب، فإن فعالا

بناء مبالغة كرجل طوال وسراع ... وقرأ علي - كرم الله تعالى وجهه - والسلمي وعيسى وابن مقسم (عجاب) بشد الجيم، وهو أبلغ من المخفف، وقال مقاتل: (عجاب) لغة أزد شنوءة[٥٤].

قد بدا أن الآلوسي لا يتعرض للمفاضلة بين القراءتين، وانصرف إلى استشراف دلالة البنية الصرفية تخفيفاً وتضعيفاً، وبمنحاه النقدي يخالف ما ذهب إليه الفراء من أن المعنى واحد: عجاب وعجّاب، مثل قوله تعالى: ﴿ وَمَكَرُوا۟ مَكْرًا كُبَّارًا ﴾ (نوح: ٢٢) [٥٥]، ويوافق الزمخشري[٥٦] وأبا حيان[٥٧] في عدهم التضعيف أبلغ من التخفيف في (عجاب)، وهو المتبادر إلى الذهن بحجة ما أحدثته زيادة المبنى بالتضعيف في المعنى.

- **في التخريج النحوي:**

ظفر الباحث بملاحظ عدة في هذا المضمار يروم استظهارها طلباً للوقوف على المقصد المتعين لنقد القراءات في إطاره النحوي.

- **يضعف تخريج القراءة القرآنية نحوياً:**

جاء ذلك في قوله تعالى: ﴿ أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ ﴾ (الشرح: ١)، بجزم الفعل (نشرح) على المطرد من القاعدة النحوية، وقرأ أبو جعفر المنصور (ألم نشرح) بفتح الحاء، وخرجه ابن عطية وجماعة على أن الأصل (ألم نشرحَنْ) بنون التأكيد الخفيفة، فأبدلت من النون ألفاً ثم حذفها تخفيفاً في قوله:

اضرب عنك الهموم طارفها ضربك بالسيف قَونس الفرس[٥٨]

ولا يخفى أن الحذف هنا أضعف مما في البيت؛ لأن ذلك في الأمر وهذا في النفي؛ ولهذا رو ابن جني في المنتفي عن أبي مجاهد أنه غير جائز أصلاً، فنون التوكيد أشبه شيء ب الاسهاب والاطناب لا الايجاز والاختصار، والبيت يقال: انه مصنوع، والاولى في التمثيل ما انشده ابو زيد في نوادره:

من أي يومي من الموت أفر أيوم لم يقدر أم يوم قدر[٥٩]

وقال غير واحد لعل أبا جعفر بيّن الحاء وأشبعا في مخرجها فظن السامع أنه فتحها، وفي البحر: أن لهذه القراءة تخريجاً أحسن مما ذكر، وهو أن الفتح على لغة بعض العرب، وعلى ذلك قول عائشة بنت الأعجم:

في كل ما هم أمضى رأيه قدما ولم يشاور في الأمر الذي فعلا

وخرجها بعضهم على الفتح لمجاورة ما بعدها كالكسرة في قراءة (الحمد لله) بالجر، وهو لا يتأتى في بيت عائشة ويتأتى فيما عداه مما مر[٦٠].

يقود هذا الاستقراء الى استظهار محتكمات ارسم من خلالها - والله تعالى أعلم - معالم رئيسة في تخريج قراءة أبي جعفر:

أ- لعل الآلوسي لم يجانب الصواب في تضعيف ما خرجه ابن عطية، وأعلل ذلك بأمرين:

١. نص ابن هشام على أن في التخريج شذوذين: "توكيد النفي بلم مع أنه كالفعل الماضي في المعنى، وحذف النون لغير مقتضى مع أن المؤكد لا يليق به الحذف[٦١].

٢. إن مجيء الفعل المضارع منصوباً بعد لم على إحدى لغات العرب - كما نص أبو حيان - يكفينا مؤونة التأويل ويدفع عنا الاشكال.

ب- ألفيت في المدونات اللغوية تعدداً وظيفياً للأداة لم جزماً ورفعاً ونصباً، فأمر الجزم مطرد مسلم لاشية فيه، في حين يطالعنا السيوطي بشاهد الرفع في قول الشاعر:

لولا فوارس من نعم وأسرتهم يوم الصليفاء لم يوفون بالجار[٦٢]

أما ثالث الأثافي فهو النص وقد تقدم ذكره آنفاً

ت- وربما يكون وجه النصب متعيناً من صحة أو حسن حمل الشيء على ما يحل محله، ومنه إعطاء لم حكم لن في عمل النصب[٦٣].

- **يعتد بالقراءة لاثبات وجه نحوي:**

الشاهد مركوز في قوله - تقدس اسمه - ﴿ وَءَاخِرُ دَعْوَىٰهُمْ أَنِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾ (يونس: ١٠)، بتخفيف (أن) على قراءة المصحف و(أن) مخففة من الثقيلة، واسمها ضمير الشأن محذوف، والجملة الاسمية خبرها، وأن ومعمولها خبر آخر، وليست مفسرة لفقد شرطها، ولا زائدة؛ لأن الزيادة خلاف الأصل ولا داعي إليه، وقرأ ابن محيص ومجاهد وقتادة ويعقوب بتشديدها ونصب الحمد، وفي ذلك دليل لما قلناه[٦٤].

مما يمكن أن يحمل على هذا المحمل، ويحسن الاشارة إليه في كنف هذه التعقيب حصيلة مفادها:

أ- يقارب الآلوسي بين القراءتين لتعزيز وجهته الاعرابية.

ب- ما من شك أن الآلوسي يوافق البصريين في جواز عمل المخففة من الثقيلة، ويخالف مذهب الكوفيين القاضي بعدم إعمالها[٦٥]. يتبين ذلك من استقراء التراث اللغوي، فسيبويه يرى أن (أن) في الآية "لا تكون أن التي تنصب الفعل؛ لأن تلك لا يبتدأ بعدها الاسماء، ولا تكون أي؛ لأن أي إنما تجيء بعد كلام مستغن، ولا تكون في موضع المبني على المبتدأ ... ولا تخففها في الكلام أبداً وبعدها الاسماء إلا وأنت تريد الثقيلة مضمراً فيها الاسم"[٦٦].

ويصرح المبرد بجواز اعمالها خفيفة عمل الثقيلة، ولم يحك ابو عبيد إلا التخفيف[٦٧]، ملمحاً في موضع آخر بأن رفع (نا) بعدها على حذف التثقيل والمضمر في النية، فكأنه قال: أنه الحمد لله[٦٨].

وما فتئ البصريون يحتجون بقول الأعشى:

في فتية كسيوف الهند قد علموا أن هالك كل من يخفى وينتعل[٦٩]

يريد: أنه هالك[٧٠]، بإعمالها وتقدير ضمير ليكون اسمها.

ت- ينفذ الآلوسي بدربته اللغوية إلى المتعين من أمر (أن) في الآية الكريمة، معتمداً على ما استقر في نفسه من معرفة لغوية ومراس، قاراً بأنها بمنأى عن أن تكون تفسيرية أو زائدة.

ولا يعزب عن الباحث أن يقطع بصحة ملحظ الآلوسي النقدي إذا ما استنطق بعض الاستقراءات الخصيبة الواردة في المظان النحوية، فشرط المفسرة أن يتقدم عليها جملة، وأن تكون تلك الجملة فيها معنى القول دون حروفه، وأن لا يدخل عليها حرف جر لا لفظاً ولا تقديراً كقوله تعالى: ﴿ فَأَوْحَيْنَآ إِلَيْهِ أَنِ ٱصْنَعِ ٱلْفُلْكَ بِأَعْيُنِنَا وَوَحْيِنَا ﴾ (المؤمنون: ٢٧) وقوله: ﴿ وَٱنطَلَقَ ٱلْمَلَأُ مِنْهُمْ أَنِ ٱمْشُوا۟ وَٱصْبِرُوا۟ عَلَىٰٓ ءَالِهَتِكُمْ ﴾(ص: ٦)، بخلاف قوله ﴿ وَءَاخِرُ دَعْوَىٰهُمْ أَنِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾ (يونس، ١٠)، فإن المتقدم عليها جملة[٧١].

وإذا رمنا اثبات عدم كونها مهملة، فحسبنا قول ابن مالك: فإن قيل ما الذي دعا إلى تقدير اسم لها محذوف، وجعل الجملة بعدها في موضع خبرها، وهلا قيل: انها ملغاة ولم يتكلف

الحذف؟ إن سبب عملها الاختصاص بالاسم فما دام الاختصاص ينبغي أن يعتقد أنها عاملة فهو الأولى.

- **لا يرد القراءة لمشكل آت من تخريجها النحوي:**

أتحصل على هذا المبتغى من قوله تعالى: ﴿ وَلِكُلٍّ وِجْهَةٌ هُوَ مُوَلِّيهَا فَاسْتَبِقُوا الْخَيْرَاتِ ﴾ (البقرة: ١٤٨)، (لكل وجهة) بالتنوين على أنه بدل من الاضافة. وأخرج ابن أبي حاتم عن ابن عباس أنه قرأ (ولكل وجهة) بالإضافة، وقد صعب تخريجها حتى تجرأ بعضهم على ردها، وهو خطأ عظيم[٧٢].

الحق أن الباعث الحقيقي لما دونه الآلوسي يتمثل بمقولة الطبري في تلحين قراءة الاضافة وردها: "لأن ذلك إذا قرئ كذلك كان الخبر غير تنام وكان كلاماً لا معنى له، وذلك غير جائز أن يكون من الله جل ثناؤه، والصواب عندنا من القراءة ولكلٍ وجهة"[٧٣]، وهو أمر يتعسر قبوله عند الآلوسي.

إن الباحث وهو يتحسس مسوغ صعوبة التخريج الذي عده الآلوسي مدعاتهم لتلحين القراءة يلفي مسوغاً - مما أرسله الطبري - جنح من خلاله إلى رد القراءة مفاده الاعتداد باستقامة المعنى لتعيين القراءة، وهو ما لم يلمسه الطبري في قراءة الاضافة، ولمسه في قراءة التنوين.

واحتراساً من الوقوع في محظور فتح باب رد القراءات وتلحيناها على مصراعيه، واشفاقاً من جرأتها، فإن الباحث يخالف ما يرسله بعض الدارسين المحدثين من ترجيح رد قراءة الاضافة وشذوذها؛ بأية صدورها عن قراء الشواذ الذين يجوز منهم الوقوع في الخطأ، فلا يجوز قراءتهم، محتاطاً بهذه المخالفة بأمرين:

أ- لا مراء أن القران الكريم حجة في العربية بقراءاته المتواترة وغير المتواترة، كما هو حجة في الشريعة والقراءة الشاذة - في وعي المصنفين - التي فقدت شرط التواتر لا تقل شأناً عن أوثق ما نقل إلينا من ألفاظ اللغة وأساليبها وقد اجمع العلماء على أن نقل اللغة يكتفي فيه برواية الاحاد[٧٤].

ب- إن جل النحويين والمفسرين ممن تعرض إلى هذه القراءات لم ينصوا على ردها وتلحينها، وإنما عكفوا على تخريجها من الجانب النحوي، وتقعيد أقيسة على ضوء قراءة الاضافة.

ومما يتكامل به بسط القضية أن نعرض تخريجات العلماء في قراءة (لكل وجهة) بالإضافة، فالزمخشري يقضي بأن المعنى: ولكل وجهة الله موليها، فزيدت اللام لتقدم المفعول، كقولك: لزيد ضربت، ولزيد أبوه ضاربه[٧٥]، أو زيدت للتأكيد جبراً لضعف العامل[٧٦].

ويوسع كل من ابن هشام والسيوطي دائرة التحليل في هذه الظاهرة بالاعتراض على ما قدمه الزمخشري، فلام التقوية عندهم لا تزاد مع عامل يتعدى لاثنين؛ لأنها إن زيدت في مفعوليه فلا يتعدى فعل إلى اثنين بحرف واحد وإن زيدت في احداهما لزم ترجيح من غير مرجح، وهذا الاخير ممنوع؛ لأنه إذا تقدم أحدهما دون الآخر، وزيدت اللام في المقدم لم يلزم ذلك[٧٧]، وقد قال الفارسي في قراءة من قرأ (ولكل وجهة هو موليها) بإضافة كل: إنه من هذا، والمعنى: الله حول كل ذي وجهة وجهته، والضمير على هذا للتولية، وإنما لم يجعل كلاً والضمير مفعولين ويستغني عن حذف ذي وجهته؛ لئلا يتعدى العامل إلى الضمير معاً؛ ولهذا قالوا في الهاء من قوله:

هذا سراقة للقرآن يدرسه يقطع الليل تسبيحاً وقرآنا[٧٨]

إن الهاء مفعول مطلق لا ضمير القرآن، وقد دخلت اللام على أحد المفعولين مع تأخرهما في قول ليلي:

أحجاج لا نعطي العصاة مناهم ولا الله يعطي للعصاة مناها[٧٩]

وهو شاذ لقوة العامل[٨٠].

ويزيد أبو حيان بأن الشاهد (لزيد ضربت) لا يعمل فيه ضربت في ضمير زيد، ولا يجوز أن يقدر عامل في كل وجهة يفسره قوله موليها كتقديرنا زيداً ضاربه أي: اضرب زيداً ضاربه، فتكون المسألة من باب الاشتغال؛ لأن المشتغل عنه لا يجوز أن يجر بحرف الجر، تقول: زيداً مررت به، أي: لابست زيداً، ويجوز بزيد مررت به، فيكون التقدير: مررت بزيد مررت به، بل لكل فعل يتعدى بحرف الجر إذا تسلط على ضمير اسم سابق في باب الاشتغال، فلا يجوز في ذلك الاسم السابق أن يجر بحرف جر ويقدر ذلك الفعل ليتعلق به حرف الجر، بل إذا

أردت الاشتغال نصبته، هكذا جرى كلام العرب، وأما تمثيله لزيد أبوه ضاربه فتركيب غير عربي[٨١].

فالذي تقدم قبلاً حديث مضمونه تخريج قراءة الاضافة عند العلماء حاولنا فيه استظهار مكانة القراءة القرآنية في وعي النحويين والمفسرين على اختلاف تخريجهم وتفاوتهم في القوة والضعف، ومن ثم فإن هذه القراءة بقيت بمنأى عن الطعن لا سينما أنها معزوة إلى ابن عامر، وهو أحد القراء السبعة.

يفاضل بين القراءتين لتباين المنزلة النحوية:

يبدو - والله تعالى أعلم - أن مبدأ المفاضلة بين القراءات قد غدا حقيقة قارة في نسيج مدونات التفسير، ويعرج عليها المفسرون تضميناً أو تصريحاً، متمثلين قيمة القراءة وحضورها ضمن مطارحة قضايا اللغة داخل مدوناتهم ومظانهم التراثية.

وعلى محك المفاضلة بين القراءتين في مثل قوله - جل اسم -: ﴿فَإِن كُنَّ نِسَآءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثَا مَا تَرَكَ ۖ وَإِن كَانَتْ وَٰحِدَةً فَلَهَا ٱلنِّصْفُ﴾(النساء: ١١)، ينتهي الآلوسي بحكمه النقدي إلى أن قراءة (كانت واحدة) بالنصب هي أوفق بما قيل[٨٢]، وأما قراءة نافع وأهل المدينة بالرفع (كانت واحدة)، على أن كان تامة والمرفوع فاعل لها[٨٣].

ولعل مسوغات آتية يلوذ بها الباحث للكشف عن تعين مفاضلة الآلوسي لقراءة النصب:-

- إن قراءة النصب وردت عن القراء السبعة سوى نافع، ويكاد الاجماع ينعقد عليها.
- استشرف ثلة من العلماء وشائج بين قراءة النصب والسياق السابق، مصرحين بأن النصب أجود؛ "لأن قوله قبلها: (فإن كن نساء) قد بين أن المعنى كان الأولاد نساء، وكذلك المولودة واحدة؛ لذلك اخترنا النصب"[٨٤]، فهو "أوفق لقوله: (فإن كن نساء)[٨٥]، فكان في المقامين ناقصة ليست تامة.
- ومما يسترعي خاطر الباحث ويجلي هذا المتطلب - والله تعالى أعلم - مقاربة ينشدها بين تخريج الكوفيين والبصريين للمنصوب في جملة كان، تناسب قراءة النصب في الآية وتقويها، فالكوفيون وعلى رأسهم الفراء يقضون بنصب الاسم في جملة كان تشبيهاً بالحال[٨٦]، وهو مناسب لسياق الآية، فحال الوراثة في مقام الإرث المذكور أنها

واحدة، وكذا في تخريج البصريين، فإنهم ينصبون الخبر تشبيهاً بالمفعول، فاشبهت الفعل التام المتعدي لواحد كـ: ضرب زيد عمراً[٨٧]، فهو مناسب على هذا التخريج؛ لوقوع تأثير الفعل على المنصوب واحدة، فيتناغم مع مقصد النظم الكريم، وبذا ينضاف إلى تلكم الملاحظ السابقة.

على أن الباحث لا يقدح بقراءة الرفع البتة بآية:

- أنها وردت عن نافع، وهو أحد القراء السبعة وكذا عن أهل المدينة.
- أن النحاس قد نص على أنها قراءة حسنة[٨٨].
- أن مجيء كان تامة مطرد في العرف النحوي، وبمعنى وقع، قال سيبويه: تقول كان الامر، أي: وقع الأمر[٨٩]، وبمعنى: حدث، قال ابن مالك: نحو ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن[٩٠]، وبمعنى: ثبت كما نص السيوطي.
- هذه المعاني التي تخرج إليها كان التامة إنما هي أجزاء من المعنى الكلي لكان الذي هو الدلالة على المضي، فهذه الأفعال التي تدل على المضي بالإضافة إلى دلالتها على معانٍ أخر، كالثبوت والوقوع والحدوث والكفالة ...الخ، تؤول بها كان حسب مقتضى المعنى ومناسبته من خلال سياق الكلام[٩١]، وهذا المقتضى محتمل في هذه الآية.

في دلالة البنية اللفظية:

اجتزئ من التفسير تعقيباً نقدياً بشيء بهذا الملحظ يتمثل بقوله - تقدس اسمه - ﴿ ٱرۡجِعُوٓاْ إِلَىٰٓ أَبِيكُمۡ فَقُولُواْ يَٰٓأَبَانَآ إِنَّ ٱبۡنَكَ سَرَقَ ﴾ (يوسف: ٨١)، (سرق) بالبناء للفاعل، وقرأ الضحاك (سارق) باسم الفاعل، وقرأ ابن عباس وأبو زيد والكسائي في رواية (سُرّق) بتشديد الراء مبيناً للمفعول، أي نسب إلى السرقة، واستحسنت هذه القراءة لما فيها من التنزيه[٩٢].

والحق أني لم أجد - استتباع مدونات التفسير - أجراً من الآلوسي في التصريح المباشر باستحسان قراءة التشديد والبناء للمفعول، وربما قامت رؤيته - والله تعالى أعلم - على اختيار الألفاظ وفقاً لتناسبها مع بناء المشهد القرآني وتساوقها مع سياق الآية. وكأن هذه القراءة فيها لهمن تحر، ولم يقطعوا عليه بسرقة، وانما ارادوا جعل سارقاً بما ظهر من الحال[٩٣]، ولم يكن كذلك حقيقة كما يقال: ظلم فلان وخوّن[٩٤].

ولا غرو في توثيق سندها أن نتشبث بنص النحاس في صدد رده على قول أبي حاتم بعدم سماع اسناد للقراءة، قال أبو جعفر ليس نفيه السماع بحجة على من سمع، وقد روى هذا الحرف غير واحد منهم: محمد بن سعدان النحوي في كتابه القراءات، وهو ثقة مأمون[٩٥].

وإذا اطللنا على مقولة السيوطي في تلمس هذه الظاهرة نجده يذهب بالخاطر بعيداً في توصيفها، فيعد هذا الضرب من المواربة، وتعني: أن يقول المتكلم قولاً يتضمن ما ينكر عليه، فإذا حصل الانكار استحضر بحذقه وجهاً من الوجوه يتخلص به إما بتحريف كلمة أو تصحيفها أو زيادة أو نقص، قال ابن أبي الاصبع: ومنه قوله تعالى حكاية عن أكبر أولاد يعقوب (ارجعوا إلى أبيكم فقولوا يا أبانا إن ابنك سرق) فإنه قرئ سُرق فأتى بالكلام على الصحة بإبدال الضمة من الفتحة وتشديد الراء وكسرتها[٩٦].

ولعمري إن المتبصر لمثل هذه المقولة بلفي رأياً فريداً لأرباب التراث في وصف الظاهرة اللغوية في أسفارهم وما يكتنفها من ملامح تنفذ إلى صميم الكلام، وتستقري وعي المتكلم، ومن ثم فهي تلامس ما تنادي به الدراسات المعاصرة في مضمار علم اللغة النفسي أو الاجتماعي، حتى أورق عودها وأضحت سراجاً يستضاء به في الدراسات اللغوية عند الباحثين.

الخاتمة

خلص البحث إلى النتائج الآتية:

١. لم يوجه الآلوسي سهام نقده إلى الجانب اللغوي في القراءات فحسب، بل تعدى الأمر إلى نقد السند إذا لم توافق القراءة ميوله اللغوي، كما هو الحال مع قراءة (تشابهت قلوبهم) بتشديد (الشين).

٢. لم يتوان الآلوسي بالردّ على من يلحّن قراءة ما، إذا ثبت عنده تواترها، كقراءة (والمقيمين الصلاة).

٣. يلجأ اللآلوسي إلى ردّ القراءة ورميها بالشذوذ، إذا لم تلائم قناعاته النحوية؛ فقد ردّ قراءة ﴿أَنَّ ٱللَّهَ بَرِيٓءٌ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ وَرَسُولُهُۥ﴾بكسر (لام) رسول.

٤. اتخذ الآلوسي السماع دليلاً للرد على من يضعّف قراءة، معللاً ذلك بورودها في كلام العرب، من ذلك قبوله قراءة (وأرنا مناسكنا) بسكون (الراء).

٥. اهتم اللآلوسي في نقده القراءات بالجانب اللغوي بكل جوانبه، فقد احتج باللهجات، وعاد إلى الأصل اللغوي، وأولى الجانب النحوي والصرفي عناية بالغة، متناولاً الجانب الصوتي أيضاً، ويظهر ذلك جلياً في طيات البحث.

الباحث

هوامش البحث ومصادره

(١) البرهان في علوم القران، ١/ ٣١٨.
(٢) منجد المقرئين ومرشد الطالبين، ٣.
(٣) اتحاف فضلاء البشر في القراءات الاربعة عشر، ٦.
(٤) اثر القران والقراءات في النحو العربي، ٣.
(٥) القراءات القرآنية تاريخ وتعريف، ٥٦.
(٦) مباحث في علوم القران، ١٣٥.
(٧) دراسات لأسلوب القران الكريم، ١/ ٢٧-٢٨.
(٨) ينظر: اثر القراءات القرآنية في تطور الدرس النحوي، ١٠.
(٩) ينظر: الابانة عن معاني القراءات، ١٢.
(١٠) منهج النقد في التفسير، ٢١٨.
(١١) التحرير والتنوير، ١/ ٥٢.
(١٢) الاتقان في علوم القرآن، ١/ ٢١١.
(١٣) ينظر: همع الهوامع، ٣/ ٢١٨، وفي رواية أخرى: تقطعت في دونك الاسباب.
(١٤) روح المعاني، ١/ ٤٥٤.
(١٥) ينظر على سبيل المثال: جامع البيان، ١/ ٤١٥، البحر المحيط، ١/ ٤١٩.
(١٦) مغني اللبيب عن كتب الاعاريب، ٧٠٨.
(١٧) ينظر: روح المعاني، ٦/ ١٨.
(١٨) المسألة مفصلة في المظان النحوية ومنها: شرح ابن عقيل، ٣/ ٢٤٠، الانصاف في مسائل الخلاف، ٢/ ٤٦٣.
(١٩) روح المعاني، ١٠/ ٥٦.
(٢٠) ينظر المسألة في: التبيان في إعراب القران، ٢/ ٦٣٥، أوضح المسالك، ١/ ٣٥٣.
(٢١) ينظر: الكشاف، ٤/ ٧٦٦، البحر المحيط، ٨/ ٤٧٧.
(٢٢) ينظر: البحر المحيط، ٨/ ٤٧٧، والبيت في ديوان الأعشى برواية
يطوف العفاة أبوابه كطوف النصارى ببيت الوثن
(٢٣) روح المعاني، ٣٠/ ٢٠٣.
(٢٤) الابانة عن معاني القراءات، ٥٨.
(٢٥) للاستزادة ينظر: النشر في القراءات العشر، ٢/ ٢٢٧، قواعد نقد القراءات القرآنية، ١٢٨-١٢٩.
(٢٦) منهج النقد في التفسير، ٢٦٥.
(٢٧) المصدر نفسه، ٢٦٥.

(٢٨) جامع البيان، ٢٢/ ١٤٦.

(٢٩) الاقتراح للسيوطي، ٥١.

(٣٠) القراءات القرآنية وأثرها في التفسير والاحكام، ١/ ٢٤٩.

(٣١) الخصائص اللغوية لقراءة حفص، ٢١٤.

(٣٢) ينظر: تلحين النحويين للقراء، ٤٠٠-٤٠١.

(٣٣) روح المعاني، ١/ ٤٧٣.

(٣٤) المحرر الوجيز، ١/ ٢١١.

(٣٥) البحر المحيط، ١/ ٥٦١.

(٣٦) روح المعاني، ١٣/ ٢٤٥.

(٣٧) ينظر: معاني القرآن للفراء، ٢/ ٧٥، معاني القرآن للأخفش، ٢/ ٨٤، معاني القرآن وإعرابه للزجاج، ٣/ ١٥٩.

(٣٨) روح المعاني، ١٣/ ٢٤٦.

(٣٩) النشر، ٢/ ٢٩٨-٢٩٩.

(٤٠) ينظر: البحر المحيط، ٥/ ٤٠٩.

(٤١) الكشاف، ٢/ ٥١٧.

(٤٢) الجامع لأحكام القرآن، ٥/ ٣.

(٤٣) ينظر: البحر المحيط، ٥/ ٣٧٨.

(٤٤) روح العاني، ١٣/ ١٦٩.

(٤٥) الكتاب، ٢/ ١٧٩.

(٤٦) المصدر نفسه، ٤/ ٤٤٠.

(٤٧) في الديوان: خالتي والنفس قدماً انهم نعم الساعون في القوم الشطر.

(٤٨) التبيان في إعراب القرآن، ١/ ٢٢١.

(٤٩) ينظر: السبعة في القراءات، ٦١٢، اتحاف فضلاء البشر، ٥١٨.

(٥٠) روح المعاني، ٢٧/ ٤٠.

(٥١) لسان العرب، ألت.

(٥٢) ينظر: المصدر نفسه، ألت.

(٥٣) النهاية في غريب الحديث، ١/ ٥٩.

(٥٤) ينظر: معاني القرآن للفراء، ٢/ ٣٩٨-٣٩٩.

(٥٥) ينظر الكشاف، ٤/ ٧٥.

(٥٦) ينظر: البحر المحيط، ٧/ ٣٦٩.

(٥٧) ديوان طرفة، ١٥٥، وقونس يعني: مقدم الرأس.

(٥٨) ديوان علي بن ابي طالي رضي الله عنه، ٧٩.

(٥٩) روح المعاني، ٣٠/ ٢٣٠-٢٣ذ، وينظر: البحر المحيط، ٨/ ٤٨٣.

(٦٠) همع الهوامع، ٢/ ٥٤٣.

(٦١) ينظر: مغني اللبيب، ٩١٦.

(٦٢) روح المعاني، وينظر: الكشاف، ٢/ ٣١٦، البحر المحيط، ٥/ ١٣٢.

(٦٣) المسألة في الانصاف، ١/ ١٩٥-١٩٧.

(٦٤) الكتاب، ١٦٣-١٦٤.

(٦٥) ينظر: المقتضب، ٢/ ٣١٦.

(٦٦) المصدر نفسه، ٢/ ٣١٦.

(٦٧) في الديوان: في فتية كسيوف الهند قد علموا ان ليس يدفع عن ذي الحيلة الحيل، ٦٥.

(٦٨) البحر المحيط، ٥/ ١٣٢.

(٦٩) ينظر: شذور الذهب، ٣٦٤.

(٧٠) همع الهوامع، ١/ ٥١٤.

(٧١) روح المعاني، ٢/ ١٧-١٨.

(٧٢) جامع البيان، ٢/ ٢٩.

(٧٣) ينظر: قواعد نقد القراءات القرآنية، ٥٨٥.

(٧٤) الكشاف، ١/ ٢٣١.

(٧٥) تفسير البيضاوي، ١/ ٤٢٥.

(٧٦) ينظر: مغني اللبيب، ٢٢٨، همع الهوامع، ٢/ ٤٥٥.

(٧٧) خزانة الأدب، ٢/ ٣.

(٧٨) ديوان ليلى الاخليلية، ٥٨.

(٧٩) ينظر: مغني اللبيب، ٢٢٨.

(٨٠) ينظر: البحر المحيط، ١/ ٦١١-٦١٢.

(٨١) ينظر: روح المعاني، ٤/ ٢٦٤.

(٨٢) البحر المحيط، ٣/ ١٩١، وينظر: المحرر الوجيز، ٢/ ١٦، اتحاف فضلاء البشر، ٢٣٧.

(٨٣) معاني القرآن وإعرابه للزجاج، ١/ ٨٤.

(٨٤) الكشاف، ١/ ٥١١.

(٨٥) حاشية الصبان، ١/ ٢٢٦.

(٨٦) همع الهوامع، ١/ ٤٢٤.

(٨٧) إعراب القرآن للنحاس، ١/ ٤٤٠.

(٨٨) الكتاب، ١/ ٤٦.

(٨٩) حاشية الصبان، ١/ ٢٣٦.

(٩٠) ينظر: همع الهوامع، ١/ ٢٢٤.

(٩١) ينظر: المحرر الوجيز، ٣/ ٢٧٠.

(٩٢) روح المعاني، ١٣/ ٤٣، وينظر: الكشاف، ٢/ ٤٦٦، البحر المحيط، ٥/ ٣٣٢.

(٩٣) ينظر: الجامع لأحكام القرآن، ٩/ ٢٤٤.

(٩٤) معاني القرآن وإعرابه للنحاس، ٢/ ٣٤١.

(٩٥) المصدر نفسه، ٢/ ٣٤٢.

(٩٦) الاتقان، ٢/ ٢٥٧.

ثبت المصادر

القرآن الكريم.

- الإبانة عن معاني القراءات: مكي بن أبي طالب القيسي، تح: د. عبد الفتاح اسماعيل شلبي، مكتبة نهضة مصر بالفجالة.
- اتحاف فضلاء البشر في القراءات الاربعة عشر، شهاب الدين احمد بن محمد بن عبد الغني الدمياطي، تحقيق: أنس مهرة،ط١، دار الكتب العلمية، لبنان، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.
- الإتقان في علوم القرآن، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، تحقيق: سعيد المندوب، ط١، دار الفكر، لبنان، ١٤١٦هـ- ١٩٩٦م.
- أثر القراءات القرآنية في تطور الدرس النحوي: د. عفيف دمشقية، معهد الانماء العربي، فرح لبنان، بيروت، ط١، ١٩٧٨م.
- أثر القرآن والقراءات في النحو العربي: د. محمد سمير نجيب البدري، دار الكتب الثقافية ، الكويت، ط١، ١٣٩٨هـ-١٩٧٨م.
- الاقتراح في علم أصول النحو، جلال الدين أبو الفضل عبد الرحمن بن ابي بكر الخضيري السيوطي، تحقيق: محمد سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية، مصر، ١٤٢٦هـ-٢٠٠٦م.

- إعراب القرآن، ابو جعفر احمد بن اسماعيل النحاس، تحقيق: زهير غازي زاهد، ط٣، عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٩هـ١٩٨٨م.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن ابي سعيد الانباري النحوي، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الفكر، دمشق.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف بن هشام الانصاري، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، ط٥، دار الجيل، بيروت، ١٩٧٩م.
- البحر المحيط، محمد بن يوسف الشهير بأبي حيان، تحقيق: عادل احمد عبد الموجود، علي محمد معوض، زكريا عبد المجيد النوقي، أحمد الجمل، ط٢، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠١م.
- البرهان في علوم القرآن، محمد بن بهادر بن عبد الله الزركشي، تحقيق: محمد ابو الفضل ابراهيم، دار المعرفة، بيروت، ١٣٩١هـ.
- التبيان في إعراب القرآن، ابو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري، تحقيق: علي محمد البجاوي، عيسى البابي الحلبي وشركاه.
- التحرير والتنوير، محمد الطاهر بن عاشور، ط١، مؤسسة التأريخ، بيروت، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.
- تفسير البيضاوي، البيضاوي، دار الفكر، بيروت.
- جامع البيان عن تأويل أي القرآن، ابو جعفر محمد بن جرير الطبري، ط١، دار الفكر، بيروت، ١٤٢١هـ-٢٠٠١م.
- الجامع لأحكام القرآن، ابو عبد الله محمد بن احمد الانصاري القرطبي، دار الشعب، القاهرة.
- حاشية الصبان على شرح الاشموني على ألفية ابن مالك، ابو العرفان محمد بن علي الصبان، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، ١٢٠٦هـ.
- خزانة الادب ولب لباب لسان العرب، عبد القادر بن عمر البغدادي، تحقيق: محمد نبيل، أميل بديع يعقوب،ط١،دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٨م.
- الخصائص اللغوية لقراءة حفص دراسة في البنية والتركيب، علاء اسماعيل الحمزاوي، جامعة المينا، مصر، ١٩٩٩.
- دراسات لأسلوب القرآن الكريم: تأليف محمد عبد الخالق عظيمة مطبعة السعادة، ط١، ١٣٩٢هـ/ ١٩٧٢م.
- ديوان الاعشى، دار صادر للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٦٦م.

- ديوان طرفة بن العبد، شرح الاعلم الشمنتري، تحقيق: درية الخطيب، لطفي الصقال، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ٢٠٠٠م.
- ديوان علي بن ابي طالب- رضي الله عنه- مصر.
- ديوان ليلي الإخليلية، دار صادر، القاهرة،
- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، ابو الفضل شهاب الدين السيد محمود بن محمود بن عبد الله الحسيني الآلوسي البغدادي، ط١، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٣م.
- السبعة في القراءات، ابو بكر احمد بن موسى بن العباس بن مجاهد البغدادي، تحقيق: شوقي ضيف، دار المعارف، مصر، ١٤٠٠هـ.
- شذور الذهب في معرفة كلام العرب، عبد الله جمال الدين بن هشام الانصاري: تحقيق: عبد الغني الدقر، الشركة المتحدة للتوزيع، سوريا، ١٤٠٤هـ.
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي المصري الهمداني، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الفكر، سوريا، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.
- القراءات القرآنية تاريخ وتعريف: تأليف د. عبد الهادي الفضلي، دار العلم، بيروت، لبنان، ط٣، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.
- القراءات واثرها في التفسير والاحكام: محمد بن عمر بن سالم رسول، دار الهجرة للنشر والتوزيع، الرياض، ط١، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٦م.
- قواعد نقد القراءات القرآنية دراسة نظرية تطبيقية، عبد الباقي بن سراقة سيسي، ط١، دار كنوز اشبيليا للنشر والتوزيع، السعودية، ١٤٣٠هـ-٢٠٠٩م.
- الكتاب ابو البشر عمرو بن قنبر سيبويه، تحقيق: عبد السلام هارون،ط١، دار الجيل، بيروت.
- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الاقاويل في وجوه التأويل، ابو القاسم بن عمر الزمخشري الخوارزمي، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، دار احياء التراث العربي. بيروت.
- لسان العرب، محمد بن مكرم بن منظور الافريقي المصري، ط١، دار صادر، بيروت.
- مباحث في علوم القرآن، مناع القطان، مؤسسة الرسالة، بيروت، ٢٠٠٦م.
- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ابو محمد عبد الحق بن غالب بن عطية الاندلسي، تحقيق: عبد السلام الشافي محمد، ط١، دار الكتب العلمية، لبنان ١٤١٣هـ-١٩٩٩م.

- معاني القرآن، ابو الحسن بن مسعدة المجاشعي- الاخفش الاوسط- تحقيق: عبد الامير أمين الورد، عالم الكتب، بيروت، ٢٠٠٨م.
- معاني القرآن، ابو زكريا يحيى بن زياد الفراء، تحقيق: محمد علي النجار، بيروت، ١٩٨١م.
- معاني القرآن واعرابه، الزجاج، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، ط١، عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، جمال الدين ابن هشام الانصاري، تحقيق: مازن المبارك، محمد علي حمد الله، ط٦، دار الفكر، دمشق، ١٩٨٥م.
- المقتضب ابو العباس محمد بن يزيد المبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب، بيروت.
- منجد المقرئين ومرشد الطالبين، شمس الدين ابو الخير محمد بن الجزري، مراجعة: محمد حبيب الشنقيطي، احمد محمد شاكر، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٠م.
- منهج النقد في التفسير، إحسان الامين، ط١، دار الهادي، بيروت، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م.
- النشر في القراءات العشر للحافظ ابي الخير محمد بن محمد الدمشقي الشهير بابن الجزري، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
- النهاية في غريب الحديث والأثر، ابو السعادات المبارك بن محمد الجزري، تحقيق: طاهر احمد الزاوي، محمد محمد الطناحي، المكتبة العلمية، بيروت، ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين عبد الرحمن بن ابي بكر السيوطي، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقة، مصر

الدورية

- تلحين النحويين للقراء، ياسين مجيد ، مجلة الاحمدية ، ع٢، ٢٠٠٦م.